لو كان لا كلا جسمانيا مفتقرا الى الفاعل لزم حدوثه وعجزه كسائر
الحوادث وذلك يبطل الوهيته ويلزم ايضا على هذا التقدير التمانع
بينه وبين فاعله اذ كل واحد منهما يجب له من عموم القدرة ما
ما وجب لصاحبه ويلزم ايضا على هذا التقدير التحكم والترجيح بلا
مرجح اذ ليس تقدير احدهما لا لا عين مفعولا لصاحبه باولى من تقديره
فاعلا له وبهذا الذي اتضح لك من وجوه غناه تعالى عن المخصص تتضح
استحالة كونه تعالى من جنس الاجرام المتحيزة لوجوب الحدوث لجميعها
واحتياجها الى مخصص يخصصها بالوجود بدلا عن العدم وبالمقدار
المخصوص بدلا من غيره وبالمكان المخصوص والزمان المخصوص وال
والصفة المخصوصة والجهة المخصوصة بدلا عن مقابلاتها وبهذا
تعرف ايضا تنزهه تعالى عن خواص الاجرام من المقادير والازمنة
والامكنة والاعراض المتغيرة والجهات بلا مثل له تبارك وتعالى في
الوجود الخارجي ولا في التقدير العقلي ولا الوهمي ولا الخيالي
• لا يجعل الى التشبيه من سبب • ان الطريق الى التشبيه مسدود •
و القسم الثاني من الموجودات قسم مفتقر الى المحل اي قائم به على سبيل
الاتصاف اي اتصاف المحل بالشيء الذي قام به كاتصاف الجرم الذي
قام به البياض بكونه ابيض و مفتقر الى المخصص ايضا بان يكون حادثا
محتاجا الى فاعل يخصصه بالوجود بدلا عن العدم الذي كان عليه وهو
اي القسم المفتقر الى المحل والمخصص الاعراض بهمزة مفتوحة وعين مهملة
ساكنة جمع عرض بفتحتين وهو ما لا يقوم بذاته بل بغيره بان يكون

تابعا

٤٢

تابعا لغيره في التحيز كالالوان والطعوم والروائح والحركات والسكنات
وبيان افتقارها الى المحل والمخصص هو انها لما كانت صفات استحال
قيامها بانفسها بل لا يمكن ان تكون موجودة الا في محل ذي ذات تقوم
بها ولما كانت حادثة وجب افتقارها الى مخصص موجد لها و القسم
الثالث من الموجودات قسم مفتقر الى المخصص فقط دون ان يفتقر
الى المحل بل هو مستغن عنه وهو اي القسم المذكور الاجرام بفتح الهمزة
جمع جرم بكسر الجيم وهو ماله قيام بذاته وانما افتقرت الاجرام الى المخصص
لانها لما كانت حادثة بدليل لزومها للاعراض الحادثة من حركة وسكون
وغيرهما لزم افتقارها الى مخصص اي فاعل موجد لها ابتداء ومبق لها
بموالاة خلق اعراضها و اما عدم افتقارها الى المحل فلانا نجد عقلا لا يمكن
ان نعرى عنه ابتداء ودواما وانما كانت غنية عن المحل لانها
ليست صفات بل هي ذوات موصوفة بالصفات ولو قام جرم منها
بجرم اخر لزم ان يتحد حيزهما وذلك يستلزم ان يكون الجرمان جرما
واحدا وهو لا يعقل وايضا لو افتقر الجرم الى المحل كالعرض لزم الترجيح
بلا مرجح اذ ليس جعل احد الجرمين محلا للاخر باولى من العكس وايضا
يلزم في محله من الافتقار الى مثل ما لزم فيه فان كان الحال محلا ايضا لمحله
لزم الدور وان كان غيره لزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له في
الوجود وذلك محال و القسم الرابع من الموجودات قسم موجود في
المحل اي قائم به على سبيل الاتصاف كاتصاف الذات العلية بكونه عالما
لقيام العلم به ولا يفتقر هذا القسم الى المخصص لقدمه ووجوب وجوده

Copyright © King Saud University